

# تقرير ورشة العمل حول الأكاديميين العرب المقيمين بتركيا التحديات والحلول المقترحة

---

بكير بيرات أوزرباك، فايق تانريكولو، ياسين كارا، آسيا أغركون، أركون إلماكييل



میدیپولیس

مركز أبحاث البحر الأبيض المتوسط

إسطنبول، 2016

## المحتوى

3.....المقدمة

5.....ما هي المشاكل والتحديات الناتجة عن مغادرة البلد والجامعة؟

1. إشكالية تصريح الإقامة
2. مشكلة الوضعية
3. حواجز اللغة ودورات اللغة
4. مشكلة جواز السفر
5. حاجز أو عائق السفر
6. الألقاب العلمية و مشكلة التدرج
7. التشغيل خارج مجال التخصص
8. الحواجز البيروقراطية
9. تعليم اللغة العربية في تركيا
10. التعليم في سوريا
11. مقترح تأسيس جامعة للعرب داخل تركيا

7.....التركيز على الحلول، الحديث عن الخطوات الأكاديمية والاجتماعية والقانونية والسياسية.

1. تصريحات الإقامة الدائمة
2. الدعم المادي
3. دورات في تعليم اللغة
4. مجال الخبرة
5. الألقاب العلمية ومشكلة التدرج
6. التعليم العالي العربي و الجامعات العربية
7. التعليم في الداخل السوري
8. العمل خارج إطار الجامعة
9. توظيف أساتذة زائرين كأعضاء هيئة التدريس

10. تعليم الإنجليزية
11. تعليم اللغة العربية
12. التعاون بين الأكاديميين ولجنة المتابعة
13. التسهيلات الإدارية
14. التوظيف في الجامعات القائمة
15. وزارة استشارات المحجرة
16. المنح الدراسية
17. وثائق السفر

12.....الخاتمة

13.....قائمة المشاركين في ورشة العمل

## المقدمة

نضم مركز أبحاث البحر الأبيض المتوسط "ميديبوليس" بجامعة ميديبول حرم الخليج، ورشة عمل بتاريخ 28 مايو 2016. تم من خلالها مناقشة الصعوبات التي تواجه الأكاديميين العرب المقيمين بتركيا وآليات معالجتها.

أقيمت هذه الورشة بمشاركة عدد كبير من الخبراء والأكاديميين الأتراك والعرب. وكان ذلك في جلستين عقب الكلمة الافتتاحية لرئيس جامعة ميديبول، أ. د. صباح الدين أيدين.

في الجلسة الأولى ناقش السيد عمر فاروق كوركماز المستشار برئاسة الوزراء، المشاكل والتحديات الناجمة عن مغادرة الأكاديميين العرب لبلدانهم وجامعاتهم. أما في الجلسة الثانية كانت مداخلة أ. د. بكير بيرات أوزبلك مدير مركز أبحاث البحر الأبيض المتوسط، حول الآليات والسبل اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

نشكر إبراهيم آلتان ، مرتضى يتيش، إبراهيم طورغت، إبراهيم بوزيداني، سناء ملماز و أوكتاي أيدين الذين ساهموا في إنجاح هذا النشاط خلال مراحلها المتعددة، بدءاً من مرحلة الإعداد وحتى كتابة التقرير.

رجاؤنا أن يسهم هذا التقرير في تقديم حلول لمشاكل الأكاديميين العرب المقيمين في بلدنا -تركيا-، والذين اخبروا للرحيل عن ديارهم وجامعاتهم وطلابهم، في حدث مأساوي تاريخي.

تقرير ورشة العمل حول  
الأكاديميين العرب المقيمين  
بتركيا

التحديات والحلول المقترحة



## القسم الأول:

### المشاكل والتحديات الناتجة عن مغادرة البلد والجامعة ؟

1. إشكالية تصريح الإقامة: واحدة من أهم القضايا التي أثارها المشاركون هو عدم حصولهم على تصاريح إقامة دائمة في تركيا. الأمر الذي يجعلهم في حاجة دائمة لتجديد تصاريح الإقامة المؤقتة، ما يخلق إشكال إضافي يتعلق بالرسوم الواجب دفعها للحصول على تصريح الإقامة. وهو ما تعتبر عبء ماديا إضافيا يرهق كاهل الأكاديميين، ومردده لمحدودية الدخل. حتى وإن استطاع الشخص دفع الرسوم لنفسه، فإنه يجد صعوبة بالغة لدفع الرسوم لباقي أفراد الأسرة وهو الأمر الذي يعمق معاناة الأكاديميين وأسرهم. لذا في إيجاد منصب عمل صار أمرا إلزاميا من أجل الحصول على تصريح الإقامة، والحصول على منصب العمل، هو في حد ذاته تحدي آخر يعاني بسببه الأكاديمي.<sup>1</sup>

2. مشكلة الوضعية: من وجهة النظر الحقوقية، الوضعية القانونية السارية على الأكاديميين العرب تختلف تماما عن وضعية اللاجئين. بالنسبة لتركيا طلبات اللجوء خارج الدول الأوروبية غير مقبولة. في هذا السياق يوجد قسم من الأكاديميين يجوزون على وضعية الحماية المؤقتة. هذه الوضعية المؤقتة تخلق جوا من انعدام الأمن، وتمنع الأكاديميين من التركيز على العمل الأكاديمي الخاص بهم.

3. حواجز اللغة ودورات اللغة: واحدة من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الأكاديميين الذين هاجروا إلى تركيا هي حاجز اللغة. حيث عدم معرفة اللغة التركية يعتبر حاجزاً من أجل الحصول على منصب عمل. ويعتبر أيضا مصدر إزعاج في تسيير أمور الحياة اليومية. لهذا السبب فإن الأنشطة التي يجب القيام بها في المؤسسات العمومية تخلق تحديات كبيرة للأكاديميين. علاوة على ذلك فإن مصالح إدارة

<sup>1</sup> الأكاديميون النازحون من سوريا إلى تركيا يتواجدون تحت نظام الحماية المؤقتة، لذلك هم لا يدفعون تكاليف الإقامة و معفون من الكثير من العراقيل الأخرى، في حين أن الذين لديهم جواز سفر سواء كانوا من سوريا أو من باقي الدول العربية فإنهم لا يستفيدون من هذه الميزة و محرومون من الخدمات التي يحصل عليها هؤلاء، ( لذلك نرى من اللازم حصول من يملك جواز سفر على ميزة الحماية المؤقتة لأنه لا يوجد مانع قانوني يعيق ذلك).



الهجرة لا يتوفر بها ما يكفي من خدمات الترجمة العربية-التركية. ورغم توفر دورات اللغة التركية من أجل التخلص من حاجز اللغة، فإن ثمنها المرتفع يخلق عبء ماديا للأكاديميين. أما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون أصلا من مشاكل مادية فان هذا الأمر يضاعف معاناتهم لدرجة لا تحتمل. وحتى وإن كان الشخص مكثفي مادياً يبرز إشكال منهجي آخر، يتمثل في كون مدرسي اللغة التركية لا يمتلكون المهارات والمنهجية اللازمة لتعليم اللغة التركية لغير الناطقين بها.

4. **مشكلة جواز السفر:** للحصول على تصريح الإقامة في تركيا يشترط أن يكون جواز السفر مرخصا للاستعمال لمدة سنة على الأقل، لكن معظم الأكاديميين المتواجدين في تركيا انتهت مدة صلاحية جوازاتهم. أما بالنسبة للسوريين النازحين فإنه لا يمكنهم التقدم لطلب تجديد الجواز الخاص بهم، وبذلك لا يمكنهم التقدم إلى إدارة الهجرة للحصول أو تجديد تصاريح الإقامة الخاص بهم. إضافة إلى ذلك فإن عدم حيازتهم على جواز سفر يمنعه من المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تعقد خارج الحدود التركية، وهو الأمر الذي يعيق بل ويند أعمالهم و بحوثهم الأكاديمية.

5. **حاجز أو عائق السفر:** يشعر الأكاديميين أثناء تنقلهم بين المدن التركية بانزعاج كبير، بسبب ما يتعرضون له من إجراءات أمنية تصل إلى حد التمييز العنصري. نجد أيضا أنه ومن أجل المشاركة في الملتقيات التي تعقد داخل البلد فإن السلطات الأمنية في محطات السفر أو المطارات تطلب منهم (رسالة الدعوة) الخاصة بالمؤتمر أو الملتقى الذي سيشركون فيه، وخاصة بالنسبة للمسافرين في الخطوط الجوية. بالإضافة إلى رسالة الدعوة، يطلب منهم أيضا تصريح السياحة الذي يستخرج في العادة من إدارة الهجرة.

6. **الألقاب العلمية و مشكلة التدرج:** مما أعرب عنه المشاركون مرارا هو عدم قدرتهم على استخدام ألقابهم العلمية التي حصلوا عليها في بلدانهم الأصلية، لذا يتم تشغيلهم في مستويات أدنى من مستوياتهم العلمية الحقيقية. الأكاديميون المتحدثون باللغة العربية يصرحون أنهم يعانون من مشكلة عدم الترقية، كما أن رتبة أستاذ مساعد و بروفيسور و الرتب الأخرى لا يتم تحكيمها باللغة العربية. كما أن اللغة المستعملة في المجالات المحكمة تكون في العادة باللغة التركية، و بالتالي فإن الأكاديميين العرب يجدون عائقا في نشر مقالاتهم و أعمالهم العلمية.

7. التشغيل خارج مجال التخصص: يمكن التلميح إلى أن معظم الأكاديميين غالبا ما يتم تشغيلهم إما في مجالات العلوم الإسلامية أو اللغة العربية، ولا يتم تشغيلهم في تخصصاتهم الحقيقية، وخاصة التقنية منها. بالنسبة للأكاديميين المتخصصين في الهندسة والكيمياء و التخصصات التقنية الأخرى، والذين لم يجدوا مناصب شغل في مجالات تخصصهم فإنهم عمدوا إلى الهجرة إلى الدول الغربية، والمتواجدين منهم بتركيا عندهم نية الهجرة إلى الغرب.

8. الحواجز البيروقراطية: من بين المشاكل الأخرى التي يواجهها الأكاديميون هي مشكلة البيروقراطية، وذلك من خلال البطء في تسيير أمورهم الإدارية والتماطل في تسوية مسألة المعادلات العلمية لشهاداتهم من طرف هيئة التعليم العالي (YÖK). بالإضافة إلى أن هناك بعض الجامعات السورية التي لا يعترف بها إطلاقا من طرف الهيئة سألغة الذكر. ولعل عدم وجود مصالح و هيئات خاصة بالترجمة في المؤسسات المذكورة أعلاه يعتبر من المسببات الرئيسية للإشكال البيروقراطية. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للإقامة المؤقتة التي تمنحها إدارة الهجرة تعتبر غير مقبولة من طرف بعض المؤسسات العمومية التركية الأخرى، وبالتالي تكون سبب في عدم تسيير أمور الناس عوض أن تكون حلا للمشكل.

نفس الشيء يمكن أن يقال في حالة الأشخاص الذين تم تسجيل أسمائهم أو ألقابهم بطريقة خاطئة، فإنهم يواجهون مشاكل مضاعفة بسبب تلك الوثائق عوضا عن تصريف وتسهيل أمور حياتهم. وخاصة بالنسبة للموظفين الذين لا يجيدون اللغة العربية أو لا يحسنون تلفظها أو لا يفهمون أبجدياتها اللغة العربية، فإنهم وبإهمال منهم أو لعدم فهمهم للغة العربية يقومون بأخطاء يتحمل مسؤوليتها حامل الوثيقة، ويتعرض إلى نقد حاد. مثلا تعرض للنقد صاحب وثيقة تحمل تاريخ ميلاد كتب (01.01). هذا الإهمال يبعث اللاجئ للشعور بأنه غير مرغوب بتواجده في تركيا. ونتيجة للبيروقراطية أيضا نجد أنه من الصعوبة تتبع مصادر هذه الأخطاء، ويجد الشخص صاحب هذه الوثائق صعوبة في الرجوع للجهة الصحيحة من أجل تعديل الخطأ.

9. تعليم اللغة العربية في تركيا: معظم الذين غادروا بلادهم قسرا ولجأوا إلى تركيا من الشباب و الأطفال، لم يتسنى لهم إكمال دراستهم، وعدم توفر جامعات تدرس باللغة العربية حرم العديد منهم من مواصلة دراستهم الأكاديمية و تعليمهم العالي. بالإضافة إلى هذه المشاكل فإن الجامعات التركية التي يوجد بها

التعليم باللغة العربية، تلزم الطلبة الوافدين من الدول العربية دفع رسوم التسجيل، التي لا تطلبها من الطلبة الأتراك في حد ذاتهم.

10. **التعليم في سوريا:** يوجد الكثير من الطلبة المحتاجين للتعليم بالمناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام السوري (المناطق المتحررة). بعض الأكاديميين المقيمين في الطرف التركي على الحدود مع سوريا، أعربوا عن استعدادهم للذهاب إلى تلك المناطق وإعطاء دروس هناك، في حالة توفير التسهيلات اللازمة. لكن المشكلة التي تواجههم هي تصاريح الدخول والخروج من وإلى تركيا عبر الحدود.

11. **مقترح تأسيس جامعة للعرب داخل تركيا:** رغم إصرار وسعي رابطة الأكاديميين العرب المتواجدين بتركيا، لإنشاء جامعة في تركيا للطلبة و الأساتذة العرب، إلا أن طلبهم لم يصل إلى تحقيق أي نتيجة ملموسة، نظرا لمشاكل إدارية وتنظيمية بينهم وبين هيئة التعليم العالي في تركيا (YÖK).

## القسم الثاني:

### التركيز على الحلول: الحديث عن الخطوات الأكاديمية والاجتماعية والقانونية والسياسية

1. **تصاريح الإقامة الدائمة:** منح تصاريح الإقامة الدائمة للأكاديميين ومنح عائلاتهم إذن الإقامة، يكون له دور كبير جدا في خلق الثقة بين المثقف العربي والإدارة التركية. وكذا يكون سبب في تسهيل حياتهم العائلية وكذا مضاعفة وتحسين أدائهم العلمي والأكاديمي.
2. **الدعم المادي:** من التوصيات المقترحة أيضا، خلق آلية للدعم المادي للجمعيات العلمية العاملة في تركيا، وهذا من اجل مساعدتها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأكاديميين العرب، و تشكل شبكة تواصل قوية. بالإضافة إلى إنشاء حساب للأكاديميين غير العاملين والسعي لضمان تسيير حياتهم بطريقة فاعلة.





3. دورات في تعليم اللغة: للتغلب على حاجز اللغة فإن تنظيم دورات لتعلم اللغة التركية يمكن أن تقدم حلا فعالا للكثير من مشاكل التواصل داخل المجتمع التركي ومؤسساته الرسمية. و من أجل تجنب العبء المادي يمكن إن يتم إعطاء دروس بأسعار منخفضة أو مجانية إذ أمكن، وهذا من خلال الأنشطة التطوعية للمجتمع المدني. ومما تم الإشارة إليه خلال اللقاء، هو احتكاك الأكاديميين العرب وعائلاتهم بالمجتمع التركي، وتعامل المجتمع التركي والمعلمين معهم على أساس أنهم ضيوف، مما يسهل عملية التعلم ويجعلها أكثر فعالية وبطريقة مجانية.

4. مجال الخبرة: من بين الحلول المقترحة هي ضمان توظيف الأكاديميين في تخصصات مثل: العلوم الدينية و اللغة العربية و العلوم الطبيعية والعلوم التقنية الأخرى. بالإضافة إلى دعم الأعمال والبحوث التي ينجزونها في مجالات تخصصهم. كما يجب التأكيد على دعم الأكاديميين الذين يشتغلون في مجال العمال الإنساني، وبهذا يمكننا ضمان بقاء الأكاديميين في تركيا عوض الهجرة إلى الغرب.

5. الألقاب العلمية ومشكلة التدرج: عند تشغيل الأكاديميين يستحسن أن يؤخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى مستواهم العلمي، تجربتهم و ما قاموا به من أعمال في مجالات تخصصهم وكذا المهارات التي يجوزتهم، وبهذا يكون التوظيف أكثر شمولية و موضوعية. بالإضافة لما سبق، يستحق منح الأكاديميين العرب حق التدرج العلمي من خلال توفير لجان مناقشة باللغة العربية، وتقييم أعمالهم حسب شروط يتم الاتفاق عليها بعد المشاورة مع الأكاديميين القادمين من الدول العربية.

6. التعليم العالي العربي و الجامعات العربية: بالنظر للعدد المتبرة من المدرسين والطلاب المتواجدين ضمن المهاجرين إلى تركيا، نرى أن فتح تخصصات باللغة العربية "بالإضافة للعلوم الدينية" في الجامعات التركية بات أمرا ملحا وعاجلا. من أجل ذلك فلقد بات من الضروري على هيئة التعليم العالي (YÖK) إزالة المادة القانونية التي تشترط من أجل فتح تخصص علمي جديد أن يكون هناك على الأقل 3 طلبة أترك وأن لا يفوق عدد الطلبة الأجانب نصف نسبة عدد الطلبة الأترك. في الأصل هذا الإلزام الذي تطبقه الهيئة لا يعتمد في تأصيله على أي قرار. وإلغاء هذا القرار من طرف الجهات المسؤولة يخدم المقترح بشكل لائق. مثلا إلغاء القرار السابق يساعد على استقدام التخصصات و افتتاح الكليات و المعاهد



المدعمة ماديا من خارج الجامعات نفسها، وهذا يفتح مجالا هاما للجامعات العربية في تركيا و يضمن لها الراحة في فتح فروع أكاديمية -مثل ما هو عليه النظام في الولايات المتحدة الأمريكية-.

في هذا الصدد يمكن أن نقترح الآتي: تأسيس جامعات عربية بتركيا، بذلك نضمن وظائف للأكاديميين العرب وفي نفس الوقت نوفر فرص التكوين للطلبة والأشخاص الذين هم في حاجة إلى ذلك. وبهذا تكون تركيا قد حققت مكاسب إقتصادية وكذلك تصبح قطب معرفي وأكاديمي عالمي وإقليمي. ونرى أنه من اللازم إن يتم الإسراع في إنشاء جامعة تركية-عربية على نسق الجامعة التركية-الألمانية، ولما لا تأسيس الجامعة التركية-السورية كخطوة مبدئية.

بعد تحسين و تعديل التجربة التي قامت بها جامعة غازي عنتاب فيما يخص برنامج التعليم باللغة العربية من الواجب الاستفادة منها و تطبيقها في جامعات أخرى، و بالأخص في مدينة إسطنبول بحكم عدد الجالية العربية الموجودة هنا، بما فيهم من الطلبة والأساتذة. إن فتح تخصصات بالغة العربية في الجامعات في التركية، أو تأسيس جامعات جديدة للتخصصات العربية يجعل من تركيا وجهة ومحل أنظار كل المتحدثين باللغة العربية عالميا وإقليميا.

7. **التعليم في الداخل السوري:** هناك الكثير من المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، لهذا قد يكون من المفيد جدا السماح للأكاديميين بجرية الحركة دخولا وخروجا من وإلى الداخل السوري، وذلك من أجل مزاوله أنشطة أكاديمية هناك. ومثل هذا النشاط يكون له فائدة مزدوجة للطلاب والأكاديميين على حد سواء.

8. **العمل خارج إطار الجامعة:** فرص العمل للأكاديميين ليست فقط في الجامعات، بل من المهم منحهم الفرصة للمساهمة في المؤسسات ومراكز البحث خارج الجامعات، من مؤسسات بحثية و تجارية و غرف الصناعة، بما يتوافق مع خبراتهم المعرفية والأكاديمية.

9. **توظيف أساتذة زائرين كأعضاء هيئة التدريس:** يمكن للجامعات أن توظف الأكاديميين العرب كأساتذة زائرين (أو باحث أو مدرس زائر) وهذا كحل مؤقت على المدى القصير. مثل هذا الأجراء قد يوفر الكثير من الناحية المادية للأكاديميين، بحيث يكون مورد مالي ثابت يضمن توفير ضروريات الحياة.



10. **تعليم الإنجليزية:** يمكن للأكاديميين العرب إعطاء دروس أو التدريس بالإنجليزية. مثل هذه الخطوة المقترحة تعطي فرصة للأكاديميين العرب في إيجاد مناصب عمل، بالإضافة إلى تطوير وتحسين عملية التعليم باللغة الإنجليزية.

11. **تعليم اللغة العربية:** التدريس باللغات الأجنبية في تركيا يعتبر وبصفة عامة غير فعال، ومن بين هذه اللغات اللغة العربية. لذلك يعتبر من المفيد جدا الاستفادة من تواجد الأكاديميين العرب في التعليم باللغة العربية. وبذلك يمكن تحقيق نقلة نوعية في هذا المجال.

12. **التعاون بين الأكاديميين ولجنة المتابعة:** من أجل حل المشاكل التي تواجه الأكاديميين، من الضروري أن يكون هناك تعاون بين الأكاديميين العرب ونظرائهم الأتراك. وهذا من خلال خلق قنوات تواصل قانونية واجتماعية وإنجاز دراسات مشتركة. هذه الدراسات تشكل منبرا للمجتمع المدني، والجمعيات أو المنظمات الأكاديمية، ومن خلال العمل المشترك تصير المشاريع قابلة للتنفيذ.<sup>2</sup>

13. **التسهيلات الإدارية:** من الضروري على هيئة التعليم العالي (YÖK) و الهيئات الأخرى، أن تسهل الإجراءات الإدارية، وفي مقدمتها تسهيل الحصول على شهادة المعادلة. كذلك يجب منح الأكاديميين تصريحات إقامة رسمية، تمكنهم من حل كل المشاكل الناجمة عن تصريحات الإقامة المؤقتة. من الضروري أيضا تواجد مترجمين تركي-عربي في الهيئات التي من شأنها خدمة اللاجئين السوريين و العرب. وكذلك يجب العمل على رفع العوائق التي يواجهها الأكاديميون في تركيا و أهمها إشكالية تجديد الإقامة و تحديد تاريخها.

تقرير ورشة العمل حول  
الأكاديميين العرب المقيمين  
بتركيا

التحديات والحلول المقترحة



<sup>2</sup> أعرب المشاركون في هذه الورشة على ضرورة إقامة قنوات تواصل دائمة. كما جاءت التوصيات في هذا اللقاء على ضرورة متابعة مخرجات هذا اللقاء والعمل معا من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة. ولهذا الغرض تم إنشاء "لجنة متابعة" تضم د. محي الدين بنني، ممثلا عن المشاركين، والأستاذ المشارك جان جيلان من جامعة ميديبول سكرتيرا لهذه اللجنة، وذلك اعتبارا من اعتبارا من 31 مايو 2016. ومن أجل أولئك الذين يرغبون في المساهمة يمكن إرسال اقتراحاتهم على الموقع التالي: arabicacademics@googlegroups.com.

14. التوظيف في الجامعات القائمة: يسمح للجامعات التركية أن يكون 10% من الكادر الأكاديمي أجنبي. فلذا يمكن للجامعات الموجودة حالياً أن توظف عدد هائل من الأكاديميين لو تستخدم هذه النسبة.<sup>3</sup>

15. وزارة استشارات الهجرة: نقترح إنشاء وزارة تعنى بمتابعة تطبيق القوانين والتوصيات المتعلقة بالمهاجرين.

16. المنح الدراسية: نقترح تقديم منح دراسية لأولئك الذين يقومون بدراسة ما بعد الدكتوراه، وكذلك أولئك الذين أمموا درجة الماجستير و مقبلين على دراسة الدكتوراه.

17. وثائق السفر: من أجل تسهيل السفر الأكاديميين داخل تركيا، نقترح إعطائهم وثائق سفر خاصة.

تقرير ورشة العمل حول

الأكاديميين العرب المقيمين

بتركيا

التحديات والحلول المقترحة



---

<sup>3</sup> من التجارب الناجحة في هذا الإطار، ما قامت به جامعة سليمان ديميرال وجامعة غازي عنتاب. حيث أشاد المشاركون من هاتين الجامعتين بنجاح التجربة التي خاضتها كل جامعة.

## الخاتمة

على الرغم من أن مشكلة الأكاديميين العرب في تركيا تعتبر مشكلة متعددة الأبعاد، لكنها عموماً ليست مستحيلة الحل إذا قمنا بخطوات جادة للوصول إلى الحل. ولعل تغيير بعض التشريعات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع، تحمل الكثير من الخصائص التي تسهل حياة الأكاديميين. كما أنه يبدو أن حل هذه المشاكل لا يعتمد على التركيز على الجوانب المادية بقدر ما يتعلق بإلغاء الحواجز التشريعية والتنظيمية.

كما يجب الإشادة أن نجاح هذه الحلول مرتبط بالإرادة التي تتميز بالفعالية والسرعة في التنفيذ، بالإضافة إلى المتابعة. ويعتبر جانب المتابعة مهم جداً، من أجل تجنب الوقوع في إشكالية تأجيل تطبيق القرارات المتخذة، بسبب قيود البيروقراطية، وأيضاً فتح الطريق لتطبيقها أمام أي عوائق محتملة. لذلك إذا تم اتخاذ خطوات مبدئية من طرف الأكاديميين العرب والأتراك وكذا منظمات المجتمع المدني، فإنه سيكون بالإمكان الوصول إلى النجاح المنشودة.

خلال مسيرة السعي للنجاح المنشود، يعتبر من المهم جداً الاستناد إلى مساعدة الشخصيات ذات الضمير الحي. لكن إذا كان هناك اعتراض أو سوء فهم من طرف أشخاص معارضين، لا بد من توضيح أن مساندة الأكاديميين العرب لا يعني بأي حال من الأحوال التضيق عليهم أو فقدانهم لمناصبهم أو التقليل من فرص نجاحهم. بل هو فقط استخدام للإمكانيات المتاحة في إطار القانون. لذلك نرى أنه لا يجب تأخير تطبيق هذه الحلول بأي حال، بسبب مخاوف بعض الأطراف، ويجب أن يوضع بعين الاعتبار حالياً أن تطبيق الخطوات التي تساهم في حل المشكل هو واجب أخلاقي أولاً وقبل كل شيء.

## قائمة المشاركين في ورشة العمل:

1. د. محي الدين ببنية، جامعة أكسفورد سوريا
2. د. محمد وليد الحويني، جمعية الأكاديميين السوريين
3. د. رشيد شيخو، مؤرخ
4. د. زكريا ظلام، عالم الفيزياء
5. د. عمر محمد، خبير اقتصادي
6. د. تيسير الزميل، عالم الفيزياء
7. د. وسام العكلة، خبير القانون الدولي
8. د. محمد عبد الهادي، إقتصادي
9. د. ريم خرطاش، هندسة مدنية
10. أ.د. ساري البيلي، رابطة الأكاديميين العرب
11. أ.د. الدكتور أسامة حموي، رابطة الأكاديميين العرب
12. د. تيسير برموا، رابطة الأكاديميين العرب
13. د. خليل الحمداني، رابطة الأكاديميين العرب.
14. د. جمال بكر، رابطة الأكاديميين العرب
15. د. دظز أمل سيرمادو، رابطة الأكاديميين العرب
16. الدكتور ماهر الحريري، رابطة الأكاديميين العرب
17. زاهي السويدان، رابطة الأكاديميين العرب
18. أ.د. الدكتور محمود الخالدي، جامعة صباح الدين زعيم اسطنبول
19. د. عبد الله عمر معروف، جامعة 29 مايو
20. أ.د. الدكتور عبد الرحمن حسين، جامعة غازي عنتاب
21. عمر فاروق كوركماز، مستشار لدى رئاسة الحكومة
22. أ.د. الدكتور خالوق سونغ، جامعة سليمان ديميريل

تقرير ورشة العمل حول  
الأكاديميين العرب المقيمين  
بتركيا

التحديات والحلول المقترحة



23. د. وحيد آيدن، جامعة سليمان ديميريل
24. أ.د. الدكتور صباح الدين أيدن، جامعة ميديبول اسطنبول
25. أ.د. محمد إيشيرلي، جامعة ميديبول اسطنبول
26. أ.د. الدكتور بكير بيرات أوزيك، جامعة ميديبول اسطنبول
27. أ.د. محمد سونير، جامعة ميديبول اسطنبول
28. د. فايق تانريكولو، جامعة ميديبول اسطنبول
29. د. خليل كورشيد أصلان ، جامعة ميديبول اسطنبول
30. د. جان جيلان، جامعة ميديبول اسطنبول
31. د. دويغو أوزتورك، جامعة ميديبول اسطنبول
32. مساعد باحث: ياسين كارا، جامعة ميديبول اسطنبول
33. مساعد باحث: أركون إلماجاكل، جامعة ميديبول اسطنبول
34. مساعدة باحث: آسيا يوكسال آغركون، جامعة ميديبول اسطنبول
35. د. أمير فارس، SCIRSR
36. خالد علي
37. طالب دراسات عليا: حسن مشتهي ، جامعة التجارة إسطنبول.
38. محمود الجهني، جامعة 29 مايو
39. أوكتاي ألتين، مدرس لغة تركيا وآدابها
40. حسين باشا
41. إبراهيم تورغوت
42. خركي محمد
43. نور حياة كزلكن، إجتماعية،
44. رسدي جباس
45. فريال رمضان

تقرير ورشة العمل حول  
الأكاديميين العرب المقيمين  
بتركيا

التحديات والحلول المقترحة



46. أونكي دوتا براتاما

47. بصري أكيوزلو

48. خديجة ديلارا بلماز، صحيفة بني شفق

49. ياسين إشليان، صحيفة الزمان

تقرير ورشة العمل حول

الأكاديميين العرب المقيمين

بتركيا

التحديات والحلول المقترحة

